الفصل الرابع

مسئولية الحرب والتعويضات

قرر اقطاب الديمقراطيات فى مؤتمر القرم — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ — تحميل ألمانيا بعبء الاصلاح العينى لكل ماخربته . فلما اجتمعوا فى بوتسدام قرروا — فى ٣ أغسطس من نفس السنة — « بالتطبيق لما تم عليه الاتفاق فى مؤتمر القرم من الزام المانيا بدفع أقصى ما يمكن من التعويضات ، بسبب ما تسببت فيه من خسائر وآلام للامم المتحدة ، وهى مما لا يستطيع الشعب الالمانى ان ينجو من مسئوليتها ، فقد اتفق الموقعون على هذا — بمقتضى التعويضات — على ما يأتى» .

وجاء فى القرارات بعد ذلك ان روسيا تأخذ تعويضاتها من الاراضى الالمانية التى تحتلها ، وكذلك تفعل انجلترا وامريكا ، وان كلا منهم له الحق ايضا فى أخذ تعويضات من ممتلكات المانيا فى الخارج ، وان ليس لروسيا ان تطلب شيئا من الذهب الذى استولت عليه جيوش الحلفاء فى المانيا ، وانما لها — فوق التعويضات — ان تستولى على نسبة معينه من مهمات ألمانيا الصناعية التى لاتلزم لاقتصادها السلمى ، من ذلك ١٥ ٠/٠ تدفع مقابله قيمة معادلة له من المواد الغذائية والفحم والبوتاس والزنك والخشب والفخار والبترول وغير ذلك مما يتفق عليه فيما بعد ، و ١٠ ٠/٠ لاتدفع مقابله شيئا . وتناولت قرارات بوتسدام — بعد ذلك — تنظيم نقل تلك المهمات ، مخيلة فى التفصيلات الى ما عسى ان يتخذه مجلس الرقابة من قرارات وفق سياسة وضعتها لجنة الامم المتحدة للتعويضات بالاشتراك مع فرنسا .

والمسألتان اللتان تستوقفان النظر فى مسألة التعويضات — على ما عالجها بها بوتسدام — هما مبرر طلب التعويض ، ثم تحديده — أو على الاصح — ترك تحديده.

قال اقطاب بوتسدام انهم يرون الزام المانيا بدفع اقصى ما يمكن من التعويضات ،

لأنها تسببت للحلفاء فى خسائر وآلام ، لا يستطيع الشعب الالمانى ان ينجو من مسئوليتها .

فهم يبررون — اذن — طلب التعويض بمسئولية الشعب الالمانى عن الحرب ، وعما وقع فيها من حادثات ، ويقعون بهذا النص فى الخطأ الذى وقع فيه أقطاب فرساى سنة ١٩١٨ حيث حملوا المانيا بالتعويض ، لانهم حملوها فى المادة ٢٣١ مسئولية الحرب.

وهذا الوضع يكتنفه الخطأ من أكثر من ناحية ، وتزيد مؤذ كان بوسع الحلفاء اقتضاء التعويضات من المانيا ، دون حاجة للاستناد اليه .

والبحث فى مسئولية الحرب الثانية وثيق الصلة بالبحث فى مسئولية الحرب الاولى ، لان تسوية سنة ١٩١٨ وضعت على أساس ان المانيا هى المعتدية — فى مجموعها وكشعب — وانه اذن ينبغى انزال العقاب بها . اما الحرب الثانية فقد شبت انتقاما من الحلفاء لاذلالهم المانيا فى فرساى ، فان كانت مسئولية المانيا عن الحرب الاولى مسئولية حقة ، تعينت مساءلتها عن الحرب الثانية ، التى لم يكن ثمة مبرر اذن لاشهارها ما دامت المسئولية التى تقررت فى فرساى فى محلها . والا ارتفعت عن المانيا المسئولية فى هذه المرة الثانية : ارتفعت عنها كشعب أذل بغير حق .

ولم نر خيرا من أن نلخص لك ماجاء عن هذه المسألة فى « موسوعة البريتانيكا » طبعة ١٤ سنة ١٩٢٩ تحت باب « المسئولية عن حرب سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٨ » .

ويتكون ذلك الباب من اربعة اقسام : أول قسم منها مقدمة بقلم المستر جارفن — ناشر الموسوعة — قال فيها « لم يتفق الرأى بعد على تقرير مبلغ ما ساهمت به العوامل المختلفة والحوادث المتعددة — التى نشرت أنباؤها على الناس — فى اشعال الحرب العالمية . . . والآراء التى نبسطها هنا — فى الموسوعة — تريك مبلغ اختلاف الناس فى تقدير الوقائع الواحدة ، مهما اتصفوا بالامانة وحسن التمحيص . . . لقد أخطأ الحلفاء خطأ كبيرا اذ صاغوا معاهدة فرساى فى حماس النصر ، وتحت سطوة الغضب ، ونسوا أن المنتصرين فى حرب ما لايمكن قبولهم قضاة عدول ، فكان أن ضمنوا النصوص الكثيرة لتلك الاداة الضخمة نصين كاسحين » وأشار الى نص المادة ٢٢٧ الخاصة بتقديم القيصر للمحاكمة ، ثم نص المادة ٢٣١ الخاصة بمسئولية الحرب . ثم قال عن هذه الاخيرة «والمادة الاخرى التى تحمل الامة الالمانية بمسئولية خاصة الحرب ، بل تكاد

تحملها كل المسئولية ـــ بعد أن اختفت امبراطورية هابسبورج ـــ كانت عملا أخطر ، وكانت اذلالا جديدا لا مقتض له ، أملاه حقد الحرب ، فانسابت مرارته الى تسوية الصلح ، وسبب ذلك فى المانيا والمجر بغضاء عميقة تؤخر التوفيق بين دول اوربا» .

اما القسمين الثانى والثالث ـــ من هذا الباب ـــ فقد كتبهما استاذان فى علم التاريخ : فكتب أولهما استاذ المانى وكتب ثانيهما استاذ فرنسى ، وعالج كل منهما المسئولية عن الحرب سنة ١٩١٤ ، من وجهة نظره .

ويأتى بعد ذلك القسم الرابع والاخير ، وهو عبارة عن تلخيص مطول بقلم المستر جارفن ، عرض فيه نظرية الحلفاء ـــ أولا ـــ من ان «المسألة التى كان لها الاثر الحاسم القاتل ـــ أكثر من أية مسألة سواها ـــ هى رغبة المانيا عن الحزم مع فينا ـــ ويقصد حزمها فى ردها عن مطالبها المتطرفة التى اجيب أغلبها ـــ من الصرب ، عقب مقتل سراجيفو» ثم قال :

« وحتى هذه الفكرة ، ولو كانت قاطعة لاتحتمل شكا ، فانها لاتنطوى على مسئولية غليوم الثانى ومستشاريه ، بمعنى المسئولية التى تقوم على الخطأ العمد ، وهى بالاولى لاتنطوى على أى اتهام ضد جمهرة الشعب الالمانى ، فى ظل ذلك النظام . . . »

« . . . . وبعد حروب القرون والاجيال الماضية ، توقف الجدال المعقد الذى طالما احتدم حول المسئولية عن حروب معينة ، أو تبرير حروب معينة » .

ثم اتبع المستر جارفن ذلك بأمثلة تاريخية فقال انه فى زمن ما كانت فرنسا فى نظر انجلترا أمة آثمة ، وكان نابليون رجلا شريرا ، وكانت تلك هى نظرة الامريكان للملك جورج الثالث ، ونظرة الفرنسيين لوليم بيت . وكان الاعتقاد الراسخ عند عامة الالمان ان فرنسا هى التى تعمدت اثارة حرب السبعين ، وكان عامة الفرنسويين ـــ على النقيض من ذلك ـــ يعتقدون ان بسمارك هو الذى جر فرنسا الى تلك الحرب .

ثم قال ، تأتى بعد ذلك الحروب الدينية التى انبعثت من عصر النهضة والتى استمرت مئات السنين . . . « وانه لمما يدعو الى الضحك أن نقوم اليوم بأية محاولة لتحديد المسئولية عن اثارتها ، من بين مختلف المعتقدات والافراد والدول »

« وتصبح المادة ٢٣١ ـــ من هذه الناحية ـــ عديمة القيمة الادبية ، وخاطئة من

الوجهة القانونية . فلا تزال اخطاء الدول ، ومواطن اصابتها ، ومساوىء الحكومات والانظمة ومحاسنها ، لاتزال كلها محل بحث وتقدير . أما أن تضع مسئولية الحرب على أمة بعينها فمستحيل . ولشكسبير فى هذا الخصوص ، عبارة تصور التقدير النفسانى للشعوب والاجناس ، أصدق تصوير : « ليس ثمة شيء حسن أو رديء ، ولكن التفكير هو الذى يعطيه هذا اللون أو ذاك » . ويقول بيرك أنك لاتستطيع أن تدين أمة بأسرها . ويقول هيجل أن المأساة الحقة هى صراع — لابين الخطأ والصواب — وانما بين الصواب والصواب . ولا تستطيع ان تفسر أسباب الحرب العالمية الا على ضوء مثل هذا المبدأ» .

وانتهى ناشر الموسوعة الى ان التحدث عن مسئولية الحرب — مع قيام التنافس بين مختلف القوات والعوامل — ومع التنافر الشديد بين وجهات النظر التى تبرر الآراء المختلفة — يعد حديث خرافة . وعلى هذا فلا قيمة لوضع عبء الجرم على أمة واحدة ، ولا أثر لذلك . وقال « أن أحدا من الناس — فى أية دولة — ينظر اليوم الى الفرد من الالمان أو المجر أو البلغار أو الترك ، نظرته الى جنس مذنب . بل ان الالمان اليوم محل تقدير كبير من جميع اعدائهم السابقين» .

ولنذكر ان المستر جارفن كتب هذه العبارات قبيل سنة ١٩٢٩ — سنة ظهور الموسوعة — فكأنه كتبها فى وقت كان هؤلاء الاعداء السابقين يتنافسون فى المانيا تنافسا اقتصاديا شديدا ، ويرون فيها موطنا مكسبا لتوظيف أموالهم ، بعد ان نادوا قبل ذلك بعشر سنوات بأن اشنقوا القيصر ! .

واذن فمتى ارتفعت مسئولية الشعب الالمانى — بل ومسئولية حكامه — عن الحرب الاولى ، كان من الخطأ ان تفرض عليه تلك التسوية القاسية ، التى انتقضت المانيا عليها ، بعد ان أعيتها محاولات التفاهم ، وكان من الخطأ — تبعا — ان تلقى عليها مسئولية الحرب الثانية .

* * *

على ان لالمانيا ظرفا خاصا ، يقطع الصلة بين الشعب وحكامه الامر الذى يحتم — بغير تعمق — استبعاد مساءلته عن تصرفاتهم .

واليك — تجلية لهذه القضية — الصورة الحقيقية للعلاقات التى كانت قائمة بين

مختلف الهيئات والسلطات فى المانيا ، قبل سنة ١٩١٨ ، وبعدها ، فى وضع مماثل ، على خلاف فى المظاهر والاسماء :

على رأس الريخ كان القيصر ، وبعده هتلر :

واعتمدت سلطتهما على ثلاثة عمد : الجيش ، وطبقة كبار الملاك (اليونكر) Junkers وطبقة أصحاب الصناعات الثقيلة :

وكانت السلطة الحقيقة فى الدولة بيد طبقة الاشراف البروسية ، فلقد سيطرت تلك الطبقة على الجيش ، وكان الجيش فى تلك القبضة الارستقراطية البروسية القاضمة ، دولة داخل الدولة . ولم يكن للريشستاغ ، ولا لرئيس الوزارة ، أى نفوذ على الجيش ، عمليا .

وكان بيد الاشراف نفوذ اقتصادى واسع يرتكز على تملكهم للمقاطعات الكبيرة . فكان ٣٠٫٠٠٠ من الملاك يملكون أكثر من ثلثى الاراضى الصالحة للزراعة فى الحدود الالمانية — ونقصد حدود ألمانيا قبل سنة ٩١٨ — بينما يملك الثلثين مليونان ونصف من المزارعين . وهكذا كونت المزارع الكبرى الاسس الاقتصادية للارستقراطية البروسية .

وكان الاشراف — الى هذا — يسيطرون على الاداة الحكومية عن طريق تفوق تفوذهم فى الوظائف ، فكانت جميع مناصب السلك السياسى ، وغيرها من الوظائف المدنية الكبرى ، وقفا على الارستقراط وأولادهم أسوة بوظائف الجيش .

وكان الاشراف — أخيرا — يبسطون نفوذهم السياسى عن طريق البرلمان البروسى ، مجلس الدايت ، ذلك بأن نظام انتخاب أعضائه كان بطريق الهيئات ، وكان الناخبون من ثلاث طبقات ، تبعا للملكية والدخل . واليك بعض الارقام التى توضح لك بعض النتائج العجيبة التى كان يسفر عنها ذلك الاسلوب من الانتخاب .

فى سنة ١٩٠٨ جرت آخر انتخابات عامة قبل حرب سنة ١٩١٤ ، وكانت جداول الانتخاب تحوى اسم ٦٠٠٫٠٠٠ ناخب اشتراكى ديمقراطى ، ولم يفز الحزب مع ذلك بأكثر من ستة مقاعد ، بينما فاز المحافظون بمائتين واثنى عشر مع أن عدد الناخبين منهم كان ٤٨٠٫٠٠٠ !

وهكذا حالت الاوضاع الدستورية ذاتها بين طبقة الشعب وبين كل نفوذ لهـا أو تأثير فى اتجاهات مجلس الدايت وسياسته .

وزاد الطين بلة أن الملاك الاشراف عمدوا الى التوسع فى أسس نفوذهم السياسى، فتحالفوا مع أثرياء الفلاحين ، وأطلقوا على تحـالفهم اسم « عصبة الفـلاحين » ، وكان زعيم الاشراف ـــ أولدنبرج جانوشاو ـــ يدعى الى سـنة ١٩١٤ « ملك بروسـيا غير المتـوج » :

فاذا ما استحضرنا فى أذهاننا أن بسمارك عمل على تحقيق سيادة بروسيا على باقى ولايات الريخ ، وذكرنا أن الملاك سيطروا على بروسيا ، وتبلغ ثلثا مساحة ألمانيا (٢/٣)، أدركنا بسهولة كيف توصل الملاك الى السيطرة على الريخ نفسه .

ولهذا السبب قلنا أن الاوضاع الدستورية فى ألمانيا ـــ قبل تولى النازية الحكم ـــ تلك الاوضاع التى أوصلت هتلر الى السلطة ـــ من شأنها أن تقطع الصـلة بين الشعب الالمانى وحكامه .

* * *

على أن للمسألة وجها آخر ، يوصلنا الى أن مسألة النازيين عما قارفوا لا تستتبع مسألة الشعب الالمانى بأسره .

لان الشعب ـــ أى شعب ـــ وأن ملك حقا ايصال حكامه الى مناصبهم ، الا أنه يندر أن يملك عزلهم ، ذلك أنه لكيما ينجح الثوار يجب أن تكون لهم أسلحة تفضـل أسلحة الحـكومة ، أو يجب على الاقل ، أن يطمئنوا الى أن الجنود سـيرفضون اطاعة أوامر ضباطهم . ولـكن من أين للثوار هذا أو ذاك ؟

يقول لاسكى فى كتابه « الدولة نظريا وعمليا » : « لا يجوز لك أن تؤمل جـديا فى نجاح أية ثورة ، تحت الظروف الحالية وفى ظل المخترعات الحديثـة (مشيرا الى المدافع الرشاشة والبنادق السريعة الطلقات وقاذفات القنابل والمقاتلات والدبابات الى غير ذلك) طالما بقيت القوات المسلحة على ولائها للحكومة .

واذا صدق هـذا القول على الدولة الحـديثة ، فهـو يصـدق بالاولى على الدول الديكتاتورية . ذلك بأنك تعرف نظامها العنيف الذى تسير عليه للضغط والاكراه ، فهى

تحول جهاز المجتمع الى ذرات ، وترقب كل ذرة ، وهى تلغى حق الاجتماع والمناقشة وتكمم الافواه ، وتقصف الاقلام ، فتحول دون أى تنظيم قد تنشده الهيئات الديمقراطية المختلفة، لتصبح قوة سياسية واجتماعية يعمل حسابها، وتحول دون اتخاذ أى اتجاه معين نحو الحرية الفردية ، أنها تهدد من يتحدى النظام ، أو من يختلف أو يبدو مختلفا مع الحكم ، تهدده بالفناء والعذاب ، تهدده هو وعائلته . وتراها ـ فى سبيل تشديد الرقابة ـ تبث عيونها فى كل مكان ، فى كل شارع وفى كل حانوت ، وفى كل مسكن ، بل وفى كثير من العائلات ، فتقيم الولد ـــ مثلا ـــ جاسوسا على والده .

ان الدولة الفاشية كالعنكبوت ، لها ملايين الارجل ، تحوط بها الفرد لتمتص عقله وقوته ، ولتشل حركته .

ولو بلغ أعداء الفاشية ـــ فى ألمانيا ـــ الملايين ، فلن يكون فى حيلتهم شىء ازاء تلك القوة الغاشمة ، التى تصلت السيوف وتلقى الفزع فى النفوس ، وغاية ما قد يفعلوه أن يكرهوا نظامها ـــ فيما بينهم وبين أنفسهم ـــ فى صمت ـــ لن يتجاوز الشفتين ، طالما بقى بناء الدولة الديكتاتورية سليما بغير تشقق .

وما عليك ـــ لتتثبت من صدق ما نقول ـــ الا أن تتقصى تاريخ الثورات الاجتماعية فى أوربا ـــ منذ الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ـــ وسترى أن ثورة ما لم تنجح ، الا حيث كان نظام الدولة قد أخذ فى الانحلال .

* * *

ولو قبلنا نظرية فانسيتارت من أن « الكثرة » مسئولة عن تصرفات « القلة » فسنجد أن جميع الامم سواء فى هذا ، وسنصل الى ضرورة ادانتهم جميعا ، ما دمنا سنطبق عليهم نفس المقياس :

فيجب أن ندين ايطاليا لان الفاشية نبتت ـــ أول مانبتت ـــ هناك، ولان موسولينى هو الذى وضع سابقة خطيرة من اعتداء عضو فى العصبة على عضو آخر ، اذ شن حملته المعروفة على الحبشة سنة ١٩٣٥ ، ويجب أن ندين اليابان ـــ كشعب ـــ بسبب ما أراقت من دماء فى الصين ، وبسبب تلك الخطة الاجرامية الفظيعة التى وضعتها حكومة اليابان لتسميم عقل الامة الصينية وجسمها عن طريق توزيع الافيون ونشره بصورة منظمة ، وبسبب المعاملة الوحشية التى لقيها منهم أسرى الحرب من الصينيين .

ويجب أن ندين الشعب المجرى ، لان حكومة المجر اقتسمت فى أول الامر أسلاب تشيوسلوفاكيا التى قطعت أوصالها ، ثم هاجمت فى غدر أهالى الصرب ، ثم هاجمت روسيا وأعدمت فيها أناسا لم يسيئوا الى المجر قط .

ويجب أن ندين البلغار الذين ذبحوا الصربيين بعشرات الالوف كما فعل الالمان تماما ، فى الوقت الذى كانت تقاتل فيه بلغاريا عن استقلالها . ويجب أن ندين الكرواتيين — كمجموع — لان منهم من خرب القرى الصربية وأحرقها ، وأعدم سكانها العزل من الرجال والنساء والاطفال .

ويجب — لو أخذنا بمبدأ مسئولية الكثرة عن القلة — أن ندين السلوفاك والفنلنديين والنمسويين الذين عملوا بهمة — منذ اخضاعهم لالمانيا — فى انتاج الاسلحة التى أنزل بها هتلر الخراب بالعالم ، تماما كما كان ينتجها الالمان .

ويجب أن ندين اليهود — أيضا — لان نفرا منهم أيد الفاشية بصور مختلفة من التأييد ، بل أن بعضهم أيد هتلر ونظامه بالمال ، رغم ما صرح به من عزمه على افناء أمة اليهود .

ولو أخذنا على الشعب الالمانى أن سكوته عن أعمال رؤسائه وانصياعه لسياستهم دليل على رضائه عنها ، لوجب من باب أولى أن ندين بريطانيا : فقد وقف تشمبرلين يصرح علانية قبل أن يضم هتلر النمسا بأسبوعين قال : « أننا لا ينبغى أن نخادع أنفسنا ولا ينبغى بالاكثر أن نخادع أمما صغيرة وضعيفة ، بأن ندعها تفهم أن العصبة ستحميها من الاعتداء » وكان الرأى العام الانجليزى يؤيده .

وكان يؤيده — كما تذكر — عندما وقف بعد ميونيخ (سبتمبر سنة ١٩٣٨) يقول : « أنه لفظيع حقا ، وغريب جدا ، بل وبعيد عن التصديق ، أن نرى أنفسنا نشق الخنادق ونتدرب على لبس الاقنعة الواقية من الغازات — هنا فى انجلترد — لان خلافا قام فى دولة بعيدة عنا ، بين أناس لا نعرف عنهم شيئا . »

ولا نزال نذكر سكوت شعوب العالم على اعتراف حكوماته المختلفة بامبراطورية ايطاليا فى الحبشة سنة ١٩٣٦ ، بالرغم من اتفاق ٥٢ دولة على توجيه تهمة الاعتداء وعلى انزال عقوبات ميثاق عصبة الامم . ولا نزال نذكر سكوت الشعوب على موقف حكوماته من الاعتداءات المتكررة التى شنها قطبا المحور — هتلر وموسولينى — على استقلال

دولة بعد دولة ، ومن خرقهما ـــ المتكرر ـــ للعهود والمواثيق .

اننا لو أخذنا بنظرية فانسيتارت فى المسئولية الشعبية لتعين علينا أن نقول أن تلك الشعوب مسئولة عن بقاء تلك الحكومات فى السلطة لانها ـــ فى الدول الديمقراطية ـــ كانت تملك اسقاطها ولم تفعل .

اماأن نكيل بكيلين فأمر لايسيغه العدل الذى يتمسح الظافرون فى أعتابه ، بل ويتنافر مع المصلحة المادية المجردة ، لانه يضع بذور حرب عالمية ثالثة ، لو شبت لكانت القاضية المؤذنة بيوم الدين .

★ ★ ★

على أن الحلفاء يستحقون ـــ مع ذلك ـــ تعويضات قبل ألمانيا ، ويجب عدلا تحميل دافع الضريبة الالمانى بها . وكان بوسع الحلفاء أن يسندوا هذا الاستحقاق الى مبدأ الغنم بالغرم ، فينجو تصرفهم من كل نقد ، فقهى كان أو سياسى .

ذلك أن الشعب الالمانى كان سيفيد فوائد جمة من وراء حركات الغزو العسكرى والتوسع الاستعمارى ، التى حملت لواءها النازية العسكرية : وما يخطر بالبال لحظة انه كان سيرفض خيرات الدول والاقاليم والمستعمرات التى كانت ستحوزها الحكومة الالمانية لو أن النصر كان مقدورا لها فى هذا الصراع العالمى الاخير . وما نحسب انه كان سيرفض الانتفاع بالمزايا التجارية والمالية التى كانت ستنظم لحساب ألمانيا فيما كسبته جيوشها من أراض ، متحضرة أو غير متحضرة .

واذن ، فمن العدل أن نعامله بمبدأ الغنم بالغرم ، فنفرض عليه العقوبات المالية التى ترتبت فى ذمة حكومته وأولى الامر منه . وهذا المبدأ تبرير كاف ـــ مفحم ـــ لمبدأ اقتضاء التعويضات ، وخال من مواطن النقد التى تكتنف تبرير الحلفاء من أن الشعب مسئول عن التعويض ،لانه مسئول عن تصرفات حكامه ، وقد عرضنا عليك أهمها .

تلك هى أولى المسألتين اللتين استوقفتا نظرنا فى هذا الفصل الرابع ، الخاص بالتعويضات ، من قرارات مؤتمر بوتسدام .

★ ★ ★

أما المسألة الثانية فهى ترك تحديد تلك التعويضات . ذلك بأنهم نصوا على أنهم

قرروا اقتضاء تعويضات من ألمانيا ، نقدا ومهمات ، دون أن يضعوا رقما معينا للنقد ، واكتفوا بالقول أنهم سيلزمونها بدفع « أقصى ما يمكن » من التعويضات . وأما المهمات فقد حددوها بنسبة ١٥ المائة (بمقابل أشرنا اليه فى موضع سابق) و١٠ المائة (بغير مقابل) من المهمات الصناعية التى لا تلزم ألمانيا فى اقتصاديات السلم العادية ، على أن يركن الى مجلس الرقابة والحاكم العسكرى للمنطقة لتقرير التفصيلات .

ولكن أقطاب بوتسدام حرصوا على وضع تحديد عام — وهو لا يزال فى ذاته مبهما ، فقالوا انه « يجب أن يترك التزام ألمانيا بالتعويضات موارد كافية ليستعين بها الشعب الالمانى على العيش دون حاجة الى الالتجاء للمساعدات الخارجية » .

هذا ، ولمسألة التعويضات تاريخ قاتم لا بد من الالمام به — ولو فى الجملة — قبل أن نحاول تحديد الرقم أو بيان كيفية الوفاء .

تكلمت معاهدة فرساى عن التعويضات وغرامات الحرب فى القسم الثامن منها . ولقد قدرتها « لجنة التعويضات » فى أول الامر بمبلغ أربعة آلاف مليون من الجنيهات الانجليزية . ثم هوى الرقم الى ثلاثة آلاف ، ثم الى ألفين ، حسب تقدير الاقتصادى الانجليزى العالمى — المتوفى أخيرا ، المستر مينارد كاينز John Maynard Keynes وبقيت المشكلة قائمة حتى مؤتمر لوزان .

والاعتقاد السائد عند رجال الاقتصاد أن الازمة المالية الخانقة التى جثمت على صدر العالم مدة عشر سنوات من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٣٩ — سببها نصوص التعويضات فى معاهدة فرساى : ذلك أنه ما كاد الحلفاء يعينون « لجنة التعويضات » المشار اليها لكتابة « الفاتورة » قبل تقديمها لالمانيا ، فحددت المبلغ بأربعة آلاف مليون جنيه على ما مر بنا ، وما كاد الحلفاء يتسلمون أول دفعة تحت الحساب ، حتى بدأت عملة ألمانيا فى النزول — نزولا وصفه بعضهم بأنه مفتعل لجأت اليه ألمانيا لتهرب من الوفاء — ورآه البعض الآخر نتيجة حتمية لتلك المبالغ الضخمة التى كانت تحول من ألمانيا الى الخارج بغير مقابل من الاستيراد ، مما أخل بميزانها التجارى اخلالا فاحشا .

أزاء ذلك لجأت ألمانيا الى الدفع بطريق تصدير البضائع . ولكن ذلك التداول المصطنع للنفوذ ثم للبضائع ، من غير مقابل له من الواردات الاجنبية الى ألمانيا ، زاد الموقف حروجة والازمة استحكاما ، وهبطت قوة المارك الشرائية الى الحضيض .

ولقد نادى بعض المستشارين الماليين فى مؤتمر السلام — وهو المستر كاينز — بأن الحلفاء لا ينبغى أن يتصوروا أن ألمانيا منجم ذهب لا ينضب معينه ، وانه ينبغى عليهم أن يبحثوا ، كم من الثروة يمكن تحويله من ألمانيا الى دول الحلفاء ، بغير أن يضطرب كيان العالم المالى والاقتصادى . ولكنهم لم يستمعوا لنصحه ، حتى اضطروا فى سنة ١٩٢٤ الى الاخذ بمشروع داوز Daws Plan وهو يقضى باستيفاء المبالغ عينا لا نقدا ، ثم نزلوا على رأى كاينز فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٣٢ — وفى عهد جمهورية فايمر — وأسقطوا عن ألمانيا ما بقى عليها .

* * *

أما تحديد رقم التعويضات التى تؤخذ من ألمانيا فمتعذر الآن ان لم يكن مستحيلا . وكل ما نستطيع أن نتقدم به هى خطوط رئيسية عامة يجب أن يلتزمها الحلفاء عند وضع التسوية مع ألمانيا ، حتى يأمنوا تكرار أخطاء الماضى

فمن المحقق — ابتداء — أن الحلفاء لا يجب أن يتوهموا — ولا نظنهم يتوهمون — أن بوسع دولة واحدة أن تضطلع بعبء نفقات الحرب العالمية الثانية التى وصلت فيها النفقات اليومية — فى سنواتها الاخيرة — الى عشرات الملايين من الجنيهات . بل ان ما نتوقع أن تدفعه ألمانيا — أو على الاصح أن ما ستتمكن من دفعه — لن يغطى الخسائر التى نتجت عما أوقعته القوات الالمانية بأملاك المدنيين ، وقد لايوازى مبالغ التعويضات التى تقاضتها ألمانيا من الدول المحتلة ابتداء من سنة ١٩٣٨ ، قبل نشوب الحرب الى سنة ١٩٤٥ ، بعد أن سلمت .

وثمة خط آخر تجب مراعاته ، ونستمده من عبرة فرساى ، فلقد اعتقد واضعوا تلك المعاهدة انهم سيتمكنون من اقتضاء مبالغ سنوية من ألمانيا لحساب التعويضات — لمدة جيلين أو أكثر . وانما على الحلفاء أن يذكروا — فى هذه المرة — ان فرض جزية أبدية — أو طويلة — أمر مكروه لاسباب اقتصادية وأدبية . لان النتيجة ستكون أن الاولاد والاحفاد يدفعون عن أخطاء أبائهم وأجدادهم ، وهى عملية شاقة على نفسياتهم — مهما قيل فى تبريرها — ان طالت أكثر مما يجب — ملأت نفوسهم بالحقد والكراهية ، الامر الذى ينبغى تجنبه بأى ثمن ، بل وينبغى العمل على نقيضه .

والخطة المعقولة فى هذه الخصوص أنه فى أول الامر لا يجب — ولن يستطيع —

أن يأخذ الحلفاء من ألمانيا الا السلع والمهمات التى سرقتها من الدول الاخرى ، ذلك لان الصناعات الالمانية ستكون اذ ذاك مخربة وعاجزة عن العمل . ثم بالتدرج ومع الرجوع الى الحالة العادية للعمل ـــ يجب أن يرتفع رقم الدفعة السنوية ثم يأخذ بعد فترة معينة فى النزول ، تدرجا أيضا . ولا بد ـ عند تحديد تلك الدفع السنوية ـ من أن يستهدى الحلفاء بفهرس جدول الانتاج . ولا يجب أن تطـول مدة تلك الدفعـات أكثر من عشر سنوات أو اثنى عشر ، من يوم توقيع معاهدة الصلح . أو لم تر كيف خفضت « فاتورة » التعويضات فى الحرب الماضية مرتين ، ثم أسقطت كلية فى مؤتمر لوزان سنة ١٩٣٢ ، أى بعد اثنى عشر عاما من التاريخ الذى حددته معاهدة فرساى لبدء سريانها وهو ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ؟

وخط ثالث ، ان الدفع لا يجب أن يتم نقدا . ذلك انه من المتفق عليه بين الكتاب ـــ سواء من أنصار المعاملة الشديدة أم من أنصار المعاملة اللينة ـــ أن التعويضات فى الحرب الماضية ، فشلت فى اعطاء أية نتيجة ، لان رجال فرسـاى جهلوا المبـدأ الاولى البسيط الذى يتحصل فى أن الوفاء بين الدول لا يمكن أن يتم الا بالسلع أو بالخدمات ، وأن من شأن الدفع النقدى أن يوقع الاضطراب الاقتصادى فى كل من الدولة الدائنة والدولة المدينة . وقالوا أن من الاسباب الاساسية لازمة سنة ١٩٢٩/١٩٣٩ العالمية هى نصوص التعويضات فى معاهدة فرساى .

والواقع أن امكان الحصول على تعويضات من ألمانيا يتوقف على مقدرتها على تقديم السلع فى شكل صادرات فائضة عن حاجتها المحلية ، كما يتوقف على مبلغ قيام الحلفاء باستهلاك تلك السلع .

والدفع العينى كما رأيت هو الحل الذى انتهوا اليه عقب الحـرب الماضية ، بعـد تجربة مريرة دامت بضع سنوات ، وهو الحل الذى يجب أن يتقرر هذه المرة من الآن .

وخط رابع ، أن دفع التعويضات ـــ كما قيل فى قرارات بوتسدام ـــ يجب أن يكون بالقدر الذى يترك للشعب الالمانى الفرصة لان يعيش فى مستوى مرضى ، لا يقل عن مستوى أى شعب أوربى ـــ فيما عدا انجلتره وروسيا على ما جاء فى قرارات بوتسدام ـــ وتلك هى روح ميثاق الاطلنطى الذى وعد بتوفير الرخاء للجميع ، وبتحريرهم من العوز والخوف ، وهى الروح التى بغيرها تمتلىء نفوس الاجيال الناشئة فى ألمانيا حقدا على

مؤدبيهم ، فينأى أمل الوفاق ، ويذهب العالم من جديد الى مجزرة ثالثة ، ذهابا لا اياب له.

* * *

ولم تحدد قرارات بوتسدام كيفية اقتضاء تلك التعويضات الا بصورة اجمالية ، فقالت أن روسيا تأخذ حصتها من الاراضى الالمانية التى تحتلها ، وتسوى من حصتها طلبات بولندة ، وأن أمريكا وانجلترا تستدان حصتهما من المنطقة الغربية لالمانيا ، وأن للكل أن يأخذوا شيئا من ممتلكات ألمانيا فى الخارج ، وأن ليس لروسيا أن تطلب شيئا من الذهب الذى استولت عليه جيوش الحلفاء فى ألمانيا ، وانما تأخذ علاوة على التعويضات نسبة معينة ن المهمات الصناعية التى لاتلزم لاقتصاديات ألمانيا وقت السلم ، بعضها بمقابل — أشرنا اليه — وبعضها بغير مقابل .

ولا بد وأن تتم — فى مؤتمر الصلح — تسوية هذه المسائل المعلقة وتحديد تلك الحلول الغامضة . واليك مجمل ما قاله رجال الاقتصاد فى هذه المسألة :

قالوا ان الامم المتحدة لها — على سبيل التعويض — أن تستولى على ما عساه أن يكون متبقيا عند ألمانيا من المواد الخام التى اختزنتها خلال الحرب ، وتخصم قيمتها من حساب التعويضات ، ولها أن تعيد الاشياء التى استولت عليها ألمانيا من البلاد التى احتلتها، الى ملاكيها الاصليين . ولها أن تستخدم الآلات التى ستتعطل فى ألمانيا نتيجة للتجريد الصناعى فى اعادة انشاء المصانع التى تخربت أثناء الحرب فى بلاد أوربا المحررة وأن توزع قطع الاسطول التجارى الالمانى المصادر على الدول التى أغرقت لها ألمانيا بواخرها خلال الحرب ، وأشاروا فى هذا الصدد بتوزيع القطع على دول الحلفاء التى كان لها أسطول تجارى نقص بسبب حوادث الاغراق ، فيما عدا دولتى انجلترة وأمريكا اللتين عملتا على تعويض ما فقدتاه فعلا . وقالوا أن ألمانيا يجب أن تساهم فى اعادة تعمير المناطق التى خربتها الحرب ،وأن تكون مساهمتها بارسال السلع اليها والمهمات عينا ، وبارسال وحدات من العمال الالمان للقيام بهذا العمل : وقالوا أن لا خشية من أن تؤدى تلك المساهمة الالمانية الى منافسة سلع الدول الاخرى أو الى تعطيل عملها ، لان حاجيات العالم من السلع والعمل ستكون من الاتساع — فى السنوات التالية للحرب — بحيث تستوعب كل شىء ، وقد تكلمنا عن ذلك فى مبحث التجريد الحربى والاقتصادى .

وأشار رجال الاقتصاد — أخيرا — بالغاء كل الصفقات التى عقدتها ألمانيا فى

البلاد المحتلة ، واذا كان أصحاب بعضها من الافراد ، فعلى حكوماتهم يقع عبء تعويضهم ولا شأن للحلفاء بذلك .

أما جيوش الاحتلال فقد أشاروا باقتسام نفقاتها بين الحلفاء وألمانيا . فالمال اللازم للنفقات المحلية يجب أن تقدمه ألمانيا ، أما نفقات الطعام وغيره من المؤونة اللازمة للجيوش فتدفعه وحدات جيوش الاحتلال ، كل وحدة وما يلزمها .

وهذه التفرقة لا نكاد نفهمها ، ولعلهم يرمون من وراء ذلك الاقتسام الى التخفيف ما أمكن عن ألمانيا عبء الالتزامات المالية ، معاونة لها على الخروج من محنتها .

* * *

ولكن مساهمة ألمانيا فى اعادة تعمير المناطق المخربة — بارسال السلع والمهمات الى تلك المناطق ، تثير صعوبة اقتصادية خطيرة : هل ترسل ألمانيا تلك السلع والمهمات — ومنها الآلات — بغير مقابل ؟

الجواب الذى يخطر بالبال ، لاول وهلة ، هو بالايجاب ، ولكننا ينبغى ألا ننسى أن تصدير المهمات — بغير مقابل — من شأنه أن يحدث اضطرابا اقتصاديا عالميا ، كتصدير الذهب — بغير مقابل — سواء بسواء .

فلو أرسلت ألمانيا آلات الى بولندة — مثلا — فالوضع الطبيعى كان يقتضى بولندة أن ترسل لها — بدلها — البطاطس . ولكننا اذا سايرنا القائلين بالتصدير المجانى ، فستقف عملية تصدير البطاطس من بولندة الى ألمانيا . وبذلك يفقد الفلاحون البولونيون سوقا ، ويعوز الالمان الغذاء .

ولهذا أشار بعضهم بأن يتم التصدير للسلع والمهمات من ألمانيا الى الدول المختلفة ، التى تستحق تعويضا ، على نطاق واسع ، بنفقات انتاجها ومع تسهيلات كثيرة فى الدفع .

وبهذا تأمن تكرار ما وقع عقب الحرب الاولى من اختلال فى الموازين التجارية لمختلف الدول ، بسبب التداول المصطنع للنقود ثم للسلع بين ألمانيا والدول الدائنة ، وما نشأ عن ذلك من أزمة عالمية خانقة لم تنقذها منه الا تلك المجزرة البشرية .

* * *

والمفهوم بداهة من هذا الوضع أن ألمانيا لن تحرم كلية من انتاج الآلات اللازمة

للمصانع . وتقول قرارات بوتسدام انه ستلغى فيها الصناعات الثقيلة التى تنتج مباشرة أدوات الحرب ، أو التى تساعد على اقتصاديات الحرب . ولقد رأينا — عند كلامنا على التجريد الحربى الاقتصادى — صعوبة وضع حد فاصل — واضح — بين الصناعات الحربية والصناعات المدنية فضلا عن أنه بغير مصانع انتاج الآلات لا تستطيع أية دولة صناعية حديثة أن تعيش ، بلك أن توسر وتنعم برخاء .

وعلى مجلس الرقابة — الذى أنشأه أقطاب بوتسدام — أن يرقب حسن توجيه تلك المصانع .

* * *

وبعد ، فان مسألة التعويضات — كما قلنا — يحكمها مبدأ الغنم بالغرم ، ويجب أن تنحصر سياسة اقتضائها فى حدود ذلك المبدأ . وهى أولا ، وقبل أن تكون شيئا آخر ، مسألة اقتصادية ينبغى تدبرها فى حصافة حتى لا تتخلف عنها آثار سيئة ، اقتصادية وأدبية .

والبحث الذى يجب أن يسيطر عليها — مبدأ وتنفيذا — هو كيف يمكن أن تساهم ألمانيا — بغير مرارة وبغير بغضاء — فى اعادة تعمير ما خربته من دول أوربا ، وفى اعادة الحياة العادية اليها ، وفى رخاء العالم — بعد ذلك على وجه العموم .